

الدولة وفرت التعليم للجميع

الفتيات

والتعليم
بالعنف

التعليم حق ومطلب أساسي كفلته الشرائع السماوية للإنسان قبل القوانين الوضعية، فأصبح العلم بذلك فريضة على كل مسلم ومسلمة، ومن هذا المرتكز الأساسي سعت الدولة إلى توفير التعليم لجميع المواطنين ذكوراً وإناثاً، وعلى الرغم من الجهود التي تبذل في هذا المجال والاهتمام بالتوسع فيه كما ونوعاً وجعله في متناول جميع أبناء المجتمع في الحضر والريف، إلا أنه وللأسف مازالت هناك العديد من المعوقات والممارسات المجتمعية التي تقف عائقاً أمام تحقيق الغايات المرجوة فيما يخص تعليم البنات، إذ

الدولة هيأت الإمكانيات .. والمجتمع مطالب بالتفاعل الإيجابي

برون من وجهة نظرهم، أما الفتاة فهي على حد تعبيرهم لا تستحق أن تلتحق بالتعليم لأنه في النهاية سيكون مصيرها الزواج والبيت والأولاد ولن تحقق أحلام وطموحات أسرتها وقبيلتها ومن هذا المنطلق تصبح هناك فجوة في تعليم الفتاة مقارنة بالتحاق الذكور في المدارس والجامعات إلى جانب ذلك انتشار ظاهرة الزواج المبكر في أوساط الفتيات وخاصة في الأرياف .

إضافة إلى ذلك عدم وجود مدارس كافية للفتيات مما يؤدي بالأسرة إلى عدم إلحاق الفتيات بالمدارس نتيجة لعدم توفر مدارس خاصة للبنات هذا العنف باشكاله وأنواعه كان له أثر في تسرب أكبر عدد من الفتيات من المدارس وحرمانهم من الالتحاق بالتعليم ومواكبة موجة التطورات والانفتاح الذي يشهده العالم اليوم .

العامل الاقتصادي

يربط بعض الباحثين حرمان الفتاة من التعليم بالجانب الاقتصادي والأحوال المعيشية للأسرة خاصة تلك التي يدها الكثير من الأبناء والبنات ملزمة بالإنفاق عليهم وتوفير متطلباتهم هذه الأسر يأتي التعليم في نهاية اهتماماتها لذلك تلجأ بأن تدفع بالأولاد إلى الالتحاق بالتعليم على حساب الفتيات التي تحرمهم من الالتحاق بالمدارس للأسباب السابقة كما أن بعد المدارس عن السكن يعد واحداً من الأسباب التي تعيق التحاق الفتاة بالتعليم أضف إلى ذلك الأسباب أسباباً أخرى منها تدني فرص العمل للخريجات الجامعيات وعدم التحاقهن بوظائف رسمية في القطاعات الحكومية لمساعدة أسرهن. كما تلعب الأسباب الاجتماعية دوراً مهماً في عرقلة مسيرة تعليم الفتاة من أهمها تدني مستوى الوعي لدى الكثير من الأسر بأهمية تعليم الفتاة ومشاركتها في العملية التنموية أسوة بأخيها الرجل والإعتماد على المرأة وبالذات في الأرياف بالقيام بأعمال صعبة وشاقة مثل جلب الماء والحطب من المزارع أو من أعالي الجبال وعملها هذا إذا تركته وذهبت إلى المدرسة سيترك فراغاً لا يسد في الأعمال المنزلية والأسرة الريفية ليس لديها الاستعداد بأن تضحي بذلك من أجل أن تسعى ابنتهم في ممارسة التعليم .. هذه الأسباب مجتمعة تؤثر على تعليم الفتاة وتؤدي إلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء .. لذا كان لا بد على المجتمع بمختلف شرائحه أن يعمل على إزالة الموروث الاجتماعي الخاطئ وقصور الفهم من قبل مجتمع الذكور حول أهمية المرأة في التعليم مثلها مثل أخيها الرجل .

والجهل بأهمية دور المرأة المتعلمة في تنمية المجتمع دوراً كبيراً في ظهور العنف المجتمعي الذي يمارس ضد المرأة وتؤكد ذلك نتائج المسح التربوي للعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١م حيث قدر معدل الالتحاق الصافي للسكان من ٦-١٤ سنة لمرحلة التعليم الأساسي بـ ٣٥٪ للفتيات، ٦٠٪ للفتيان وكذلك لم يتجاوز معدل التحاق الفتيات الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي عن ٤٧٪ بينما بلغ العدد بين الأولاد إلى ٧٧٪ وتضفي بالقول .. وعلى الرغم من أن دستور الجمهورية اليمنية قد كفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

كما سعت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تدعو إلى زيادة تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم إلا أنه مازالت هناك العديد من الممارسات المجتمعية الخاطئة التي تقف عتبة أمام تحقيق الغاية المرجوة فيما يتعلق بتعليم الفتاة .. ومن أجل تخفيف هذا العنف الذي يتخذ ضد المرأة لابد من اتخاذ إجراءات واقعية وتنفيذها وتوجيهها إلى الأسرة والمجتمع كما يجب الاستعانة بعلماء الدين والإعلام في نشر الوعي بأهمية تعليم الفتاة ومشاركتها في بناء الدولة والنهوض بها.

موروث اجتماعي

المحامية سناء عبدالله يحى قانونية مهمة بهذا الشأن تقول: يعتبر التعليم الوتيرة الأساسية لمناهضة العنف ضد المرأة وحرمان أي فتاة من التعليم يعتبر حرماناً وإهداراً للحقوق التي دعا إليها الإسلام وحث عليها .. ونحن من خلال نزولنا إلى السجون نرى بأن أكبر نسبة من الجرائم التي ترتكبها السجناء كان سببها الجهل والأمية .. فالموروث الاجتماعي والثقافي له أكبر الأثر في انتشار الأمية بين الفتيات وجعلها بحقونها ومكانتها فكانت هي الحلقة الأضعف في المجتمع لذا يجب أن نعمل على توعية الأسرة بواجباتها وحقوقها لنجد مجتمعاً خالياً من العنف وفق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

وتلمح أمنة محسن سعيد رئيسة فرع ابين لاتحاد نساء اليمن إلى أن العنف المجتمعي يمارس ضد المرأة نتيجة للعنف الأسري الذي يمارس ضدها ويعكس آثاره على المجتمع مما يؤدي بالأسرة والمجتمع إلى حرمان الفتاة من التعليم ومن أنواع هذا العنف الذي يرتكب في حق الفتاة من قبل الأسرة وتستدل به أمنة غالبية الأسر إلى حرمان بناتهم من التعليم فيما يفتحون المجال أمام الأبناء للالتحاق بالمدرسة وإنهاء دراستهم بل أنهم مستعدون لتسخير كل طاقاتهم من أجل أن يتعلم أبنائهم ويحققوا لهم مايتنون وكما

الملتحقات بالتعليم الثانوي نجد أن نسبة الملتحقات بالتعليم الثانوي للعام ٢٠٠١/٢٠٠٠م بلغ ٣٧٪ مقابل ٦٣٪ للذكور على مستوى الريف فإن نسبة الملتحقات لا يتجاوز ١٧٪ مقابل ٨٣٪ للذكور .. وتزداد الفجوة بين الملتحقات في الريف والحضر إذ أن معدل التحاق الفتيات في الريف لا يتجاوز ٣١٪ هذا بالنسبة للتعليم الأساسي .

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي فنجد أن الفارق بين الملتحقات بالتعليم على مستوى الحضر والريف يقدر بنسبة ٢٠٪ على الرغم من أن سكان الريف هم الغالبية ..

فجوة

الدكتور جاعة الفقيه الأستاذة بجامعة صنعاء وعضوة اللجنة الوطنية للمرأة طرحت في ورقة عمل قدمتها للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة العنف ضد المرأة أسباباً تعود للبيئة المدرسية في تدني مستوى اقبال الفتيات على التعليم، هذه الأسباب تظهر بشكل جلي في المناطق الريفية وتتمثل في عدم مناسبة الوقت المخصص للدراسة وتعارضه مع عمل الفتاة في المنزل أو الحقل وكذلك عدم ملائمة المنهج الدراسي للبيئة المحلية وقلة توفير التجهيزات المدرسية اللازمة وانخفاض جاهزية المباني المدرسية وعدم ملائمتها لاحتياجات الفتيات مثل الإسوار والمراوق الصحية .. يضاف إلى ذلك إهمال التعاون ما بين المدرسة والمنزل في معالجة المشكلات التي قد تعترض سير العملية التعليمية وتدني مستوى الإدارة المدرسية وعدم مقدرتها على مجابهة المجتمع وتوعيته حول أهمية تعليم الإناث، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى حدوث فجوة تعليمية كبيرة بين الإناث والذكور في مجتمعنا تتضح من خلال بعض المؤشرات التي تؤكد مقدار هذه الفجوة كما تعتقد بعدم المساواة في الفرص التعليمية وعدم تكافؤ الفرص في الوظائف التعليمية والتدريبية أيضاً.

نظرة قاصرة

وتحدد حسيبة شنيف عضو المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن عوامل أخرى وتصدر آراءها بأن العنف المجتمعي ضد المرأة يبدأ منذ ولادتها فالأسرة تغرس في أذهان أبنائها النظرة الدونية للفتاة وبإفضلية الأبناء على الفتيات في جميع الحقوق ومنها حق التعليم لذلك فهذا العنف الصادر من قبل الأسرة والمجتمع أدى إلى حدوث فجوات في النوع الاجتماعي وفي مختلف المجالات وخاصة المجال التعليمي وتضيف حسيبة: أن للأمية وانتشارها في مجتمعنا وخاصة بين صفوف النساء

رغم أننا بذلنا الكثير من الجهد والمتابعة في سبيل الحصول على إي إحصائية سواء كان من إدارة تعليم الفتاة التي لم نجد القائمين عليها إضافة إلى أن هذه الإدارة مازالت في طور الإنشاء، كما أفاد بعض العاملين هناك وأنه لا توجد لديهم أي إحصائية تخص هذا الموضوع .. كما أننا لم نحصل على أية إحصائية أيضاً من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وكانوا قد دلونا على اللجنة الوطنية للمرأة للحصول على مبتغانا، إلا أننا عدنا بخفي حزين .. ولم نحصل سوى على بعض المعلومات من التقرير الوطني عن وضع المرأة في اليمن لعام ١٩٩٩م، التي ظهرت من خلالها وجود علاقة بين الفقر والتسرب من التعليم الأساسي على مستوى الأسر الفقيرة وغير الفقيرة في الجمهورية اليمنية، وقد اتضح من خلال نتائج المسح أن ١٤,٧٪ من الإناث يتركن التعليم بسبب الزواج ٥٪ من الأسر الفقيرة، فيما تبلغ النسبة ٤٥٪ في الريف منها ١٩,٩٪ أسر فقيرة، كما ظهرت نتائج المسح أن ٦,١٪ من الفتيات يتركن الدراسة لمساعدة أسرهن، فيما ترتفع هذه النسبة في الريف حيث تصل إلى ٩,٧٪ منها ٤,٣٪ أسر فقيرة .

المسح يوضح أيضاً أن ٢٨,٤٪ من الفتيات يتركن الدراسة لعدم قدرة أسرهن على تغطيتها .. هذا بالنسبة للحضر، أما الريف فتصل النسبة إلى ٣٠٪ منها ١٧٪ في أوساط الأسر الفقير .

أسباب أخرى

على نفس المنوال بينت الإحصاءات أن ٣٥,٤٪ من الفتيات يتسربن من التعليم بسبب بعد المدارس عن أماكن السكن، هذا بالنسبة للحضر أما الريف فتتجاوز النسبة ٦٤,٥٪، وأشارت الإحصاءات إلى أن ٦٠٪ من الفتيات يتركن التعليم بسبب عدم رغبة أسرهن في إرسالهن إلى المدارس للالتحاق بالتعليم أو مواصلة تعليمهن على مستوى المدينة، فيما تقل النسبة في الريف لتصل إلى ٥٥,١٪، كما تؤكد الإحصاءات أن هناك ٥٢٪ من الإناث في سن التعليم العام خارج المدارس وهو ما يعكس ارتفاع نسبة الأمية في أوساط الفتيات .

كما تؤكد إحصائيات قدمت في مؤتمر العنف ضد المرأة الشهر الماضي قلة التحاق الفتيات بالتعليم بمختلف مراحلهم مقارنة بنسبة التحاق الذكور .. فمثلاً بلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي بـ ٤٦,٧٪ بينما بلغت نسبة التحاق الذكور بهذه المرحلة ٧٦,٦٪ كما نلاحظ أن انخفاض معدل القبول الإجمالي في الصف الأول الأساسي بين الإناث بلغ ٨١٪ إما إذا أخذنا نسبة

المختصون

في شؤون المرأة يصفون حرمان الفتيات من التعليم بالعنف المجتمعي ضد المرأة .. ويعرفونه على أنه كل فعل يمثل تدخلاً خطيراً في حرية الأخر وحرمانه من التفكير وغير ذلك من السلوك الذي يتجاوز الأذى الجسدي ليشمل الأذى المعنوي والنفسي، ومن ثم فإن العنف ضد المرأة وعلاقته بحرمانها من التعليم يتمثل في كل قول أو تصرف أو رأي من قبل أفراد الأسرة ذكوراً وإناً يلحق الأذى المعنوي والمادي بالمرأة ويمثل تدخلاً في حريتها وحرمانها من أغلب حقوقها ومنها حقها في التعليم، ولم تعد النظرة إلى قضايا العنف ضد المرأة محصورة بالعنف المادي والجسدي، بل اتسع مفهوم العنف ضد المرأة خلال العقد الأخير ليشمل كل الممارسات والأفعال التي يمارسها الأفراد والمؤسسات تجاهها والناجمة عن النظرة الدونية لها والموجهة بأفكار ومرجعيات التمايز واللامساواة بين الذكور والإناث، هذا العنف بمختلف أنواعه أدى إلى حرمان الكثير من الفتيات من الالتحاق بالتعليم .

أرقام تتحدث

لم نحصل على إحصائيات جديدة تبين أرقام تسرب الفتيات